

26-08-2026

N° 849 من وزيرة المالية

إلى

الموضوع: حول طرح المنح من النتيجة الجبائية الخاضعة للضريبة على الشركات
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 08 جويلية 2026

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه بالإضافة إلى المداخل المتأتية من نشاطه، يتحصل الديوان 1 على الاعتمادات والمنح التي تسندها له الدولة طبقا لأحكام الفصل 13 من الأمر عدد 25 لسنة 2024 المؤرخ في 10 جانفي 2024 المتعلق بإحداثه وبضبط تنظيمه الإداري والمالي مبينين أنه في إطار إعداد القوائم المالية لسنة 2024 قام الديوان المذكور بطرح المنح التي تحصل عليها من النتيجة الجبائية وهي منح تكوين مخزون من القرط باختلاف أنواعه والتبن المحلي والفول المصري وكذلك منح الدولة بعنوان التسيير والتأجير والتدخل. فطلبتكم معرفة مدى تطابق طرح المنح المذكورة من النتيجة الجبائية للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 11 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تعتبر المنح المسندة للمؤسسات مداخل استثنائية وتؤخذ بعين الاعتبار لضبط نتائجها الجبائية كما يلي:

أ- بالنسبة إلى منحة الاستثمار

- إذا استعملت المنحة لتمويل استثمارات مادية: في هذه الحالة، تدمج المنحة ضمن النتائج الجبائية كما يلي:

- إذا استعملت المنحة لإنشاء أو لاقتناء أصول ثابتة قابلة للاستهلاك فهي تدمج ضمن النتائج الصافية للسنوات المالية في حدود مبالغ الاستهلاكات المعتمدة.
- إذا استعملت المنحة لإنشاء أو لاقتناء أصول ثابتة غير قابلة للاستهلاك، يدمج عشر المنحة المذكورة ضمن نتائج كل سنة ابتداء من سنة إنشاء أو اقتناء الأصول المعنية.

- إذا استعملت المنحة لتمويل استثمارات لامادية: تدمج ضمن النتائج الصافية لكل سنة على أساس العشر سنويا ابتداء من سنة قبضها.

ب- بالنسبة إلى المنح الأخرى: تدمج كليا ضمن النتائج الصافية المحققة سنة قبض المنحة.

على أساس ما سبق، وباعتبار أن الديوان الـ
الشركات كما تمّ بيانه بمقتضى مكتوبي عدد 494-18000-08-2024 بتاريخ 7 ماي
2024، فإنّ المنح موضوع مكتوبكم لا تنتفع بأي طرح حيث تؤخذ في كل الحالات بعين
الاعتبار لضبط النتيجة الجبائية للديوان حسب صنفها وذلك طبقا لأحكام الفصل 11 من مجلة
الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما تمّ بيانه أعلاه.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراسات والتشريعات الجبائية
يحيى الشالمالي